



امتحان الدورة العادية في مقياس "النظام المصرفي الجزائري"

الجزء الأول: (08 نقاط)

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية عدة تطورات في ظل الظروف السياسية والاقتصادية.

س1: فيما تمثلت أبرز التطورات السياسية والاقتصادية؟ وما هو تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري؟

س2: ما هو أول تشريع أطر الجهاز المصرفي الجزائري؟ وهل تم تعديله أو إلغائه؟ (مع التعليل)

س3: وضح العلاقة بين "بنك الجزائر" و"الخزينة العمومية" في ظل قانون النقد والقرض 10/90؟

الجزء الثاني: (07 نقاط)

من مكونات الجهاز المصرفي الجزائري: بنك الجزائر، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المؤسسات المالية...

س1: هل هناك فرق بين وظائف البنوك التجارية والبنوك الإسلامية؟ وهل هناك فرق بين خدمات البنوك التجارية

والمؤسسات المالية؟ (ضمن التشريع الجزائري ومع التعليل)

س2: هل يتضمن الجهاز المصرفي الجزائري الحالي (إلى غاية سنة 2023) بنوك عمومية، بنوك إسلامية وبنوك

خاصة وطنية؟ (أذكرها إن وجدت)

س3: اذكر الهيئات المسؤولة على مراقبة سير عمل بنك الجزائر وكذا المسؤولة على مراقبة ومتابعة المؤسسات

المالية؟ مع التأكيد على الأعضاء المكونة لها.

الجزء الثالث: (05 نقاط)

اجب بـ "صحيح" أو "خطأ" مع تصحيح الخطأ:

1. بنك الجزائر مؤسسة وطنية خاصة تتمتع بالشخصية الطبيعية والاستقلال المالي، يعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويخضع للتسجيل في السجل التجاري.

2. من أسباب تعديل قانون 10/90 بالأمر 11/03 إفلاس بعض البنوك التجارية العمومية ومخرجات لجنة بازل الثالثة.

3. من صلاحيات مجلس النقد والقرض (CMC) في ظل الأمر 11/03 السلطة الإدارية والسلطة النقدية.

4. يعتبر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون 12/86 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.

5. تبنت الجزائر السياسة النقدية غير التقليدية بموجب القانون 10/90 وذلك على خلفية انخفاض أسعار البترول.

انتهى



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "النظام المصرفي الجزائري"

التنقيط	الجزء الأول	
02	تمثلت أبرز التطورات في: ✓ السياسية: الاستقلال السياسي سنة 1962. التأثير على النظام المصرفي الجزائري تمثل في مرحلة المنظومة البنكية الوطنية من خلال: إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA)، إصدار العملة الوطنية، إنشاء مؤسسات مالية (CAD/CNEP) وتأميم للبنوك التجارية (BNA/CPA/BEA) ، قانون البنوك والقرض 12/86 ...	1
02	✓ الاقتصادية: تبني النظام الرأسمالي سنة 1990. التأثير على النظام المصرفي الجزائري تمثل في مرحلة المنظومة البنكية المنفتحة من خلال إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.	
01	أول تشريع أطر الجهاز المصرفي الجزائري: هو قانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض، وذلك في ظل النظام الاشتراكي. حيث من خلال قانون 12/86 تم إعادة هيكلة مؤسسات القطاع البنكي (البنك المركزي والبنوك التجارية)، وكذا تأطير النشاط البنكي.	2
02	تم تعديل التشريع القانوني السابق بالقانون 06/88 على خلفية صدور قانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. كما تم إلغائه فيما بعد بصدور قانون النقد والقرض 10/90 والصادر بتاريخ 1990/04/14. وذلك تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وتحرير القطاع المصرفي الجزائري. والانتقال من مرحلة النظام الاشتراكي إلى مرحلة النظام الرأسمالي. وكان الهدف منه استقلالية بنك الجزائر، فصل العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، وكذا الخزينة العمومية، فتح الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية...	
01	توضيح العلاقة بين "بنك الجزائر" و"الخزينة العمومية" في ظل قانون النقد والقرض 10/90: حيث كانت هذه الأخيرة غالبا ما تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل نفقاتها دون حدود وشروط. لكن مع تبني قانون النقد والقرض لم تعد الخزينة العمومية حرة في عملية الاقتراض من البنك المركزي، بل تبعا لمجموعة من الشروط (10% من إيراداتها)، وبذلك تم الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية.	3
08 نقاط		المجموع

التنقيط	الجزء الثاني	
01	✓ نعم هناك فرق بين وظائف البنوك التجارية والبنوك الإسلامية: بالنسبة للبنوك التجارية تمثلت في منح القروض، قبول الودائع وتوفير وسائل الدفع . أما على مستوى البنوك الإسلامية فالحديث يختلف في كون عمل هذه الأخيرة وفق مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر من خلال صيغ المضاربة، المشاركة والمرابحة. كما أن المشرع الجزائري في قانون 10/90 وضع أكثر وظائف البنوك التجارية في	1

01	النصوص القانونية من 110 إلى 114. ✓ أما بالنسبة لخدمات البنوك التجارية والمؤسسات المالية ضمن التشريع الجزائري فقد نصت المادة 116 من القانون 10/90 أنها تشترك في نفس الخدمات عكس الوظائف. ويمكن أن تجري عمليات تابعة لنشاطها مثل: عمليات الصرف، عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة، توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية، الإيجار ...	
01	✓ نعم يتضمن الجهاز المصرفي الجزائري الحالي (إلى غاية سنة 2023) بنوك عمومية (06) وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque). ✓ نعم يتضمن بنوك إسلامية وهي: بنك البركة الجزائر، بنك السلام. ✓ ولا يتضمن بنوك خاصة وطنية.	2
01	✓ الهيئات المسؤولة على مراقبة سير عمل بنك الجزائر: مراقبان ✓ الهيئات المسؤولة على مراقبة ومتابعة المؤسسات المالية: <u>اللجنة المصرفية</u> . وتتكون من: المحافظ، ثلاث أعضاء، قاضيين منتدبين، ممثل عن مجلس المحاسبة، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.	3
07 نقاط		المجموع

التنقيط	الجزء الثالث	
01	- خطأ - بنك الجزائر مؤسسة وطنية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعد تاجرا في علاقاته مع الغير ولا يخضع لإجراءات التسجيل في السجل التجاري.	1
01	- خطأ - من أسباب تعديل قانون 10/90 بالأمر 11/03 إفلاس بعض البنوك التجارية الخاصة ومخرجات لجنة بازل الأولى والثانية.	2
01	- خطأ - من صلاحيات مجلس النقد والقرض (CMC) في ظل الأمر 11/03 <u>السلطة النقدية فقط</u> أما السلطة الإدارية من صلاحيات مجلس الإدارة. أؤ: - من صلاحيات مجلس النقد والقرض (CMC) في ظل القانون 10/90 السلطة الإدارية والسلطة النقدية.	3

01	<p>- خطأ</p> <p>- القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض لم يعدل ويتم القانون 12/86 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، وإنما تم إلغاء القانون 12/86 في ظل تبني النظام الرأسمالي سنة 1990.</p> <p>أو:</p> <p>- يعتبر القانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86 والمتعلق بنظام البنوك والقرض .</p>	4
01	<p>- خطأ</p> <p>- تبنت الجزائر السياسة النقدية غير التقليدية بموجب القانون 10/17 وذلك على خلفية انخفاض أسعار البترول،</p>	5
05 نقاط		المجموع

انتهى